

تحاليل جسور

الفهرس		التقديم
التقديم	ص1	وبالإضافة إلى ذلك لا تزال البلاد تواجه تحديين استراتيجيين :
انتخابات 2019 : رسائل سياسية مهمة	ص1	- كسر ديناميكية الفساد الذي يتقشى و ينخر النظام بأكمله
مؤشرات غير مطمئنة بعد أشهر من الانتخابات	ص2	- وضع مقاربة وطنية لمواجهة التغييرات الاستراتيجية للوضع الجيوسياسي
مخاطر حقيقية على البلاد وعلى الجميع تحمل المسؤولية	ص2	هناك اختيارات سياسية تفرض نفسها و يبسط السياسيون في تحمل مسؤوليتها والأخطار تتربص بالبلاد ونفاد الصبر والإحباط يزحفان و بدأ الوقت يعمل ضدنا. وستقدم جسور قراءة لأبرز الأحداث من زاوية هذا التشخيص للمساهمة في الكشف عن هذه الثغرات وتسليل الضوء على التقدّم الذي يدفع نحو انفراج الانتقال.

دخلت تونس مع الثورة في عملية انتقال سياسي وهي تعيش بذلك و بدون أدنى شك مرحلة مفصلية من وجودها. وليست هي البلد الوحيد الذي يعيش تجربة كهذه والتي نعرف أنها فترة هشاشة كبيرة و في نفس الوقت فترة آمال كبيرة.

تخبرنا هذه التجارب الماضية أن انتقالا يدار بإحكام يمكن أن يؤدي إلى فقرة نوعية على كل المستويات (اقتصادي..اجتماعي..و ثقافي) وعلى العكس فإن الانتقال حين يدار بطريقة سيئة يمكن أن يؤدي إلى بأس الرأي العام مما يمكن أن يغذي انحرافا شعوبيا أو يثير عودة الاستبداد. إلا أن تونس تمرّ بمرحلة ترحّ خطيرة ومستمرة فهي لا تتقدم بما فيه الكفاية مقارنة بظموحاتها وإمكاناتها. فالبلاد لم تتمكن بعد من التخلص من النماذج القديمة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو على المستوى السياسي والحوكمة.

ويوسع هذا الانسداد الفجوة الاجتماعية ويؤجج الوجود العثي المثير للسخط لتونسين.

انتخابات 2019 : رسائل سياسية مهمة

أما أهم الرسائل السياسية فقد أفصح عنها الناخبون بوضوح من خلال الصندوق، وتمثل أهمها في:

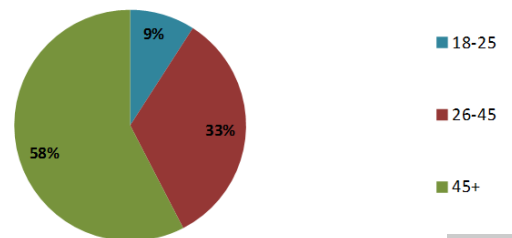
* معاقبة المنظومة الحزبية التي أفرزتها انتخابات 2014 و شمل ذلك الأحزاب التي كانت في الحكم وكذلك تلك التي كانت في المعارضة.

* الرغبة في التغيير التي تجلت في صعود شخصيات وقوى سياسية جديدة لم تكن ممثلة في منظومة 2014.

و يمكن الجزم من خلال هذه الرسائل أن انسداد الأوضاع في البلاد نتج عن عدم استجابة العرض السياسي الناتج عن انتخابات 2014 إلى مطالب الشعب المعبر عنها في الثورة وما بعدها سواء على مستوى البرامج أو الإطار السياسي أو الأداء أو النتائج.

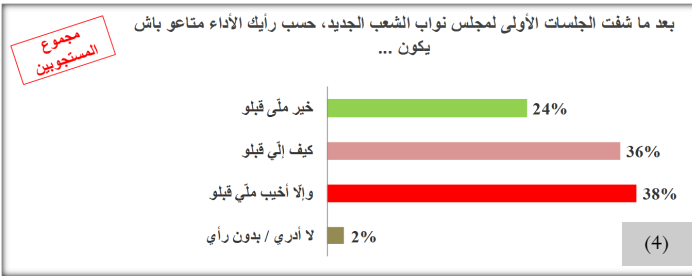
شكلت الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019 محطة هامة في مسار الانتقال الديمقراطي في البلاد، فزيادة على ما كرسه إنجازها في آجالها واعتراف كل الأطراف بنتائجها من ترسيخ للممارسة الديمقراطية فقد أكد تواضع نسب المشاركة، خاصة لدى فئة الشباب، (1) (الأرقام الرسمية للهيئة العليا للانتخابات)، تراجع التمثيلية الشعبية للأحزاب وللمؤسسات المنتخبة،

نسبة الاقبال على التصويت حسب الفئة العمرية في الانتخابات التشريعية 2019



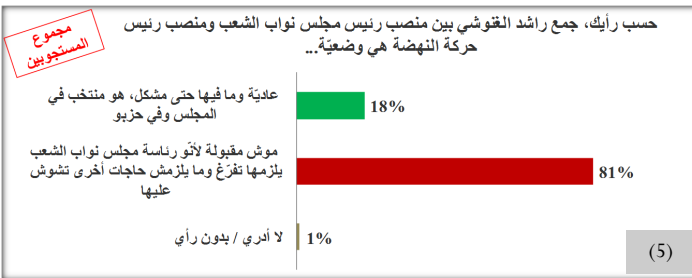
مؤشرات غير مطمئنة بعد أشهر من الانتخابات

انطباعا سلبيا لدى الرأي العام عبرت عنه إجابات المستجوبين في السؤال التالي(4).



سبر للآراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر نوفمبر 2019

كما أن احتفاظ رئيس مجلس نواب الشعب برئاسة حزبه صاحب الكتلة الأولى في البرلمان وممارسته للدورين في نفس الوقت ألقى بظلال سلبية على المشهد السياسي خاصة خلال مسار تشكيل الحكومة (5).



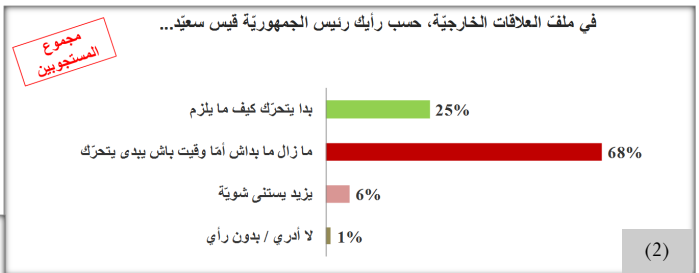
سبر للآراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر ديسمبر 2019

أما الحكومة الجديدة فان مشاورات تركيزها التي امتدت على مدى شهرين طغى عليها نفس منطلق المحاصرة الحزبية في غياب برنامج واضح ومجدد لمجابهة التحديات الرئيسية في البلاد لتنتهي إلى فشل ذريع في الحصول على ثقة مجلس نواب الشعب. وتؤشر هذه العناصر على أنّ الأشهر والسنوات القادمة ستشهد تنازعا حول نمط الحوكمة في البلاد سيزيد من تعقيد إدارة الأوضاع.

لا شك أنه لا يزال مبكرا جدا تقييم المشهد الحزبي والمؤسساتي الذي أفرزته انتخابات 2019 خاصة أن جزءا منه لم يتشكل بعد، إلا أن عددا من المؤشرات السلبية يسترعي الاهتمام،

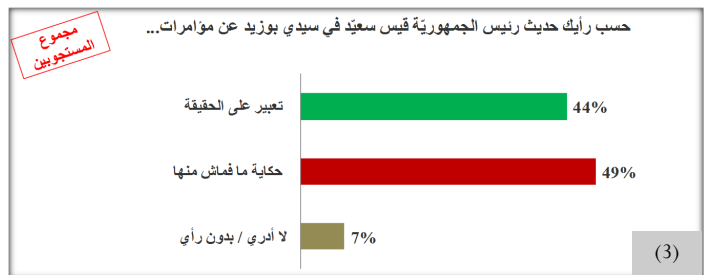
ف رئيس الدولة الذي استفاد من موجة الرفض الكبيرة للطبقة السياسية السابقة ليحقق فوزا لافتا ويحمل آمال الكثيرين في التغيير، اكتفى إلى حد الآن ببعض التحركات واللقاءات الرمزية دون الإعلان عن أي برنامج عملي للمرحلة القادمة،

كما سجل بوضوح تأخره عن الاهتمام بملفات السياسة الخارجية في وقت تتطور الأوضاع في محيطنا الإقليمي المؤثر مباشرة في أوضاعنا، وفي وقت تحتاج فيه أوضاعنا الاقتصادية حراكا دوليا كبيرا لفتح الآفاق الخادمة لها (2).



سبر للآراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر نوفمبر 2019

بل إن بعض التصريحات الصادرة على لسان رئيس الدولة أدخلت ارتباكا على المشهد السياسي بما تضمنته من حديث مفتقد للأدلة عن مؤامرات تحاك ضده، ومن محاولة تعبئة الشارع بخطاب ينسجم مع الحملات الانتخابية وليس مع مقام رئيس الدولة (3)



سبر للآراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر ديسمبر 2019

أما مجلس نواب الشعب الجديد فان جلساته الأولى تميزت بالتوتر والاستقطاب وتدني مستوى الخطاب بين أعضائه، وهو ما أعطى

مخاطر حقيقية على البلاد وعلى الجميع تحمل المسؤولية

* انفلات الأوضاع الاجتماعية

تتصاعد بشكل واضح مؤشرات التوتر الاجتماعي في البلاد (الكامور، النقل، التعليم...) في ظل تعطل الأداء الحكومي منذ أشهر. ويتغذى الغضب الشعبي من تعثر تركيز المؤسسات الحاكمة بعد الانتخابات الأخيرة، ومن غياب تحسن ملموس في أداؤها وفي تصديها للرهانات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية.

تعبير جسور عن تخوفاتها من مآل الأوضاع في البلاد إذا تأكدت المؤشرات الأولى ولم تتدارك كل الأطراف المسؤولة الأمر بسرعة، إن أخطر ما يهدد البلاد في الأشهر القادمة هو اصطفاف عدد من العناصر السلبية بما يجعل إدارتها مستعصية على الجميع، بل يمكن أن تذهب بالبلاد إلى سيناريوهات خطيرة، وتتمثل أهم هذه العناصر السلبية في التالي:

التزمت بها الحكومات السابقة ببرنامج أضيّق وبشروط أكثر صرامة بما يجعلها إصلاحات موجعة وذات كلفة عالية من كلّ النواحي خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تداعيات تشابك هذه الضغوط مع الضغوط الأخرى المنجّرة عن تدهور الأوضاع الاجتماعيّة والإقليمية.

*تدهور المعادلة الإقليمية وخاصة في محيطنا المباشر

لم تتغير المعادلة الداخلية الليبية كثيراً في الأشهر الأخيرة وان ازدادت حدة وشراسة فلا زالت حالة الاستقطاب قائمة بين الطرفين الرئيسيين في المعادلة ولا زال الاحتكام إلى السلاح هو المهيمن.

وفي المقابل ازدادت المعادلة الإقليمية والدولية المرتبطة بالملف الليبي تعقيداً. فأطراف المعادلة تعددت وتنوعت مصالحها بما نقل الملف الليبي إلى مجرد رهان جيوسياسي تتصارع فيه مصالح هذه الأطراف التي لا تكاد جميعها تلتقي بالا لمصالح ليبيا وشعبها.

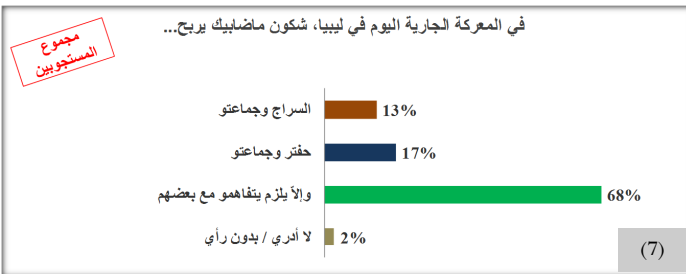
ويشكل اندراج الملف الليبي ضمن هذا الرهان الجيوسياسي عامل تعقيد نوعي لمعالجته وينذر بجر كل المنطقة إلى إصطفافات خطيرة تهدد استقرارها وأمنها.

تكرر الطبقة السياسية التونسية أخطاء ما بعد الثورة وما شهدته من إصطفافات إيديولوجية استندعت الأوضاع في سوريا كوقود لتجاذباتها الداخلية دون مراعاة للمصالح الوطنية المحكّمة ولمبادئ بلادنا الراسخة في مجال العلاقات الخارجية.

تكرّر اليوم مثل هذه الاصطفافات في ملف أكثر خطورة بل هو ملف يهدد الأمن القومي لبلادنا.

فإزاء المعادلة الداخلية الليبية لا تملك تونس إلا الالتزام بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم التدخل في هذه المعادلة لصالح هذا الطرف أو ذلك مع احترام مقتضيات الشرعية الدولية، ورفض الاحتكام إلى السلاح لحسم الخلافات، وكذلك رفض كل التدخلات الأجنبية في شؤون جارتنا.

أما إزاء تطورات المعادلة الإقليمية والدولية وتعقدتها فيتوجب على بلادنا مضاعفة جهودها الدبلوماسية في اتجاه المساهمة في دفع القوى الإقليمية والدولية إلى مقاربة جادة للأوضاع الليبية تقوم على وقف فوري لإطلاق النار ومنع أي تدخل أو دعم عسكري لأي طرف وإعادة دفع مسار الحل السياسي المفضي إلى إقامة دولة مدنية إمداجية لكل القوى الملتنزمة بالاحتكام إلى الخيار الليبي الحر. (7)



سبر للأراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر ديسمبر 2019

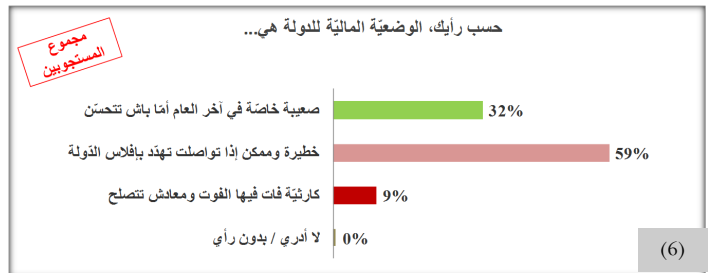
مع التأكيد على أن الجهود التونسية في هذا الملف لا يجب أن تنفك عن الجهود الجزائرية فمصلحنا واحدة ومقاربتنا واحدة.

وتزداد المخاوف الشعبية بوضوح من تداعيات المعارك المتصاعدة في ليبيا وما قد تجره من أفواج جديدة من اللاجئين ستزيد من وطأة العبء الاجتماعي على البلاد وخاصة على بعض المناطق المحرومة أصلاً. وتشكل هذه التطورات الاجتماعية خطيرة في ظل هشاشة الوضع السياسي عامة وضعف أداء الدولة في هذا المجال بالخصوص، وكذلك في ظل تضالّ دور ومصادقية الأطراف الوسيطة (المنظمات الوطنية). خلال الأزمات خاصة بعد انحراطها في المعادلات السياسية.

*تدهور خطير للوضع الاقتصادي و المالي

بات من الواضح أنّ المائيّة العموميّة أضحت ترزح تحت وطأة ضغوط خطيرة بفعل تقادم المديونية وتدنيّ نسب النموّ وعجز السلطات العموميّة عن الإيفاء بالتزاماتها المتّصلة بالإصلاح تجاه دائنيها الرئيسيين. فالتقارير الصادرة عن البنك المركزي والمعهد الوطني للإحصاء والمراكز المتخصصة في الشأن الاقتصادي تشير إلى خطورة الوضع الاقتصادي والمالي، ولم تتمكن التصريحات والبيانات الصادرة عن أطراف في الحكم والتي تركّز على بعض المؤشرات والأرقام الظرفية التي تعتبرها إيجابية من الحد من النفس التشاؤمي في هذا المجال (ردود وزير المائيّة على استفسارات وتدخلات النواب إبان مناقشة قانون المائيّة التكميلي لسنة 2019 وقانون المائيّة لسنة 2020).

كما لم تنجح تبريرات السياسيين في تغيير مواقف المواطنين من الطبقة السياسية ومن قدرتها على حسن إدارة هذه الملفّ، فالانطباع الغالب لدى الرأي العام يميل إلى التشاؤم في غياب الانجاز في هذا المجال. الواضح أنّ الناس لم يصلوا بعد إلى مرحلة اليأس والتسليم بسيناريو إفلاس الدولة ولكنهم يعتبرون أنّ الوضعية خطيرة إلى درجة كبيرة تفرض معالجات حقيقيّة وسريعة لاستبعاد شبح الإفلاس والانهيال (6).



سبر للأراء عبر الهاتف لمركز جسور للسياسات العمومية
موفى شهر ديسمبر 2019

وتعزّزت المخاوف بتصريحات محدّرة ومنبّهة لخطورة الوضع من أطراف لم تتعود الظهور والإدلاء بمواقف أو آراء بمثل هذه الجراءة والخطورة، فالتصريحات التي أدلى بها كلّ من ممثّل البنك الدولي في تونس وممثّل صندوق النقد الدولي تعتبر مؤشرات عالية الخطورة تشير إلى انشغال الممولين الخارجيين الرئيسيين لبلادنا إزاء الوضع الاقتصادي والمالي، وتنبئ بتحوّلات في مواقفهم تجاه مصاحبة الانتقال في بلدنا ومواصلة دعم الإصلاحات الكبرى. وتتأكد هذه المخاوف بتعليق صندوق النقد الدولي صرف الأقساط الأخيرة من القرض الذي أبرمه مع الحكومة التونسية سنة 2016 في إطار تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصاديّة وماليّة هيكلية.

وهكذا فقد بات من الأكيد أنّ السيناريو الأقلّ سوءاً سيكون ضغوطاً متزايدة من قبل الجهات المانحة والممولة لتمير الإصلاحات التي

***احتداد التنارع حول نمط الحوكمة والدستور**

أفرزت الانتخابات التشريعية مشهداً جديداً مختلفاً في هندسته عن سابقه ومطبوعاً بتشرذم القوى السياسية وصعوبة التقائها حول رؤى وبرامج سياسية تمكنها من إفراز أغلبية برلمانية مستقرة ضامنة لاستقرار حكومي تستجبه مواجهة تحديات المرحلة. وكل ذلك يبنى بمرحلة أصعب من سابقتها ستكون محكومة بالتجاذب والتقلب وتفاقم تأثير مؤسسات الدولة بعدوى الأزمات من داخل الأحزاب والكتل. وفي المقابل صعد إلى رئاسة الجمهورية وبأغلبية ساحقة وجه جديد لا ينتمي إلى الأحزاب ولا إلى الفضاء السياسي شعاره توفير منظومة حوكمة الدولة رغم افتقاده لكتلة أو قوة سياسية ممثلة داخل مجلس نواب الشعب.

ونجم عن هذه الهندسة الجديدة تجاذب بين أطروحات ثلاث:

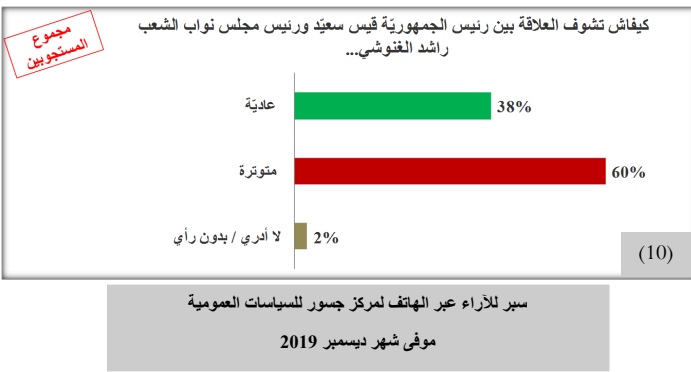
الأولى يعمل أصحابها على المحافظة على الحوكمة الراهنة وذلك بمواصلة الاستناد شكلانيا إلى الواجهة الدستورية والمؤسسية مقابل اعتماد حوكمة فعلية خارج هذه الأطر تستند إلى ما سمي بالتوافق القائم على تفاهات تخص تقاسم الربع المتأني من نتائج الانتخابات والمتمثل في المناصب صلب البرلمان والحكومة.

ولا تقوم هذه الحوكمة على تحالفات برامجية صلبة بل على تفاهات هشة يسهل انهيارها، ويمثل فشل حكومة السيد الحبيب الجملي شاهداً جديداً على عقم هذا التمشي ومخاطره على حوكمة الدولة واستقرار مؤسساتها (8).

بل إنهم يعولون على تصاعد إحساس الناس بوطأة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية و تنامي غضبهم ضدّ من هم في الحكم لتعزيز مقولاتهم. - وبالنسبة للطرح الثالث فهو يرى أنّ الحلّ هو الانتقال إلى حوكمة جديدة صاعدة من الأسفل إلى الأعلى تقلب الحوكمة الراهنة رأساً على عقب، وتفكك مؤسساتها السياسية والإدارية الرئيسية المتمثلة في البرلمان وفي الإدارة المركزية، و تقوّض أسسها الدستورية والقانونية المتمثلة في الدستور والقانون الانتخابي.

ويظهر هذا الاختلاف الجذري في الأطروحات مدى التناحر بين توجهات الأطراف المنخرطة في حوكمة البلاد وغياب تصوّر جامع حول مسألة في غاية الخطورة تتصل هيكلية بأدوات الحكم وإدارة الشأن العام وتمثّل إطاراً لحلّ المشاكل المتراكمة ومواجهة التحديات المتلاحقة.

ويؤشّر هذا التباين على بدء مرحلة جديدة من الصراع وربما التناحر بين مكونات منظومة الحوكمة الحالية على الصلاحيات والتهافت على توسيع المجالات وهي تجاذبات بدأت تبدو للعيان بعض مظاهرها خاصة بين رئيس الدولة ورئيس البرلمان بخصوص الملفات الداخلية والخارجية إلى درجة ملفتة للانتباه (10).

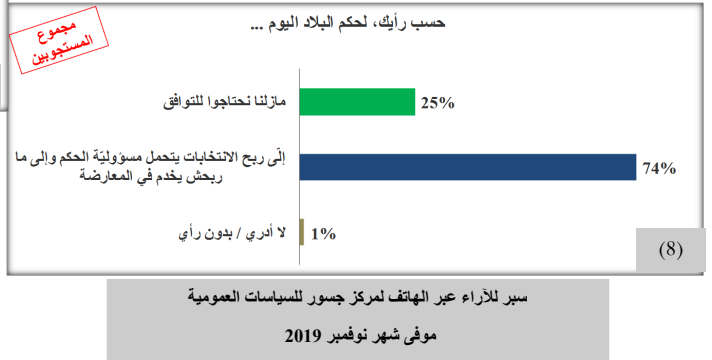


وهي مؤشرات خطيرة قد تعود بالبلاد إلى مربع استعمال أجهزة الدولة لإدارة الخلافات بين أطراف الحكم.

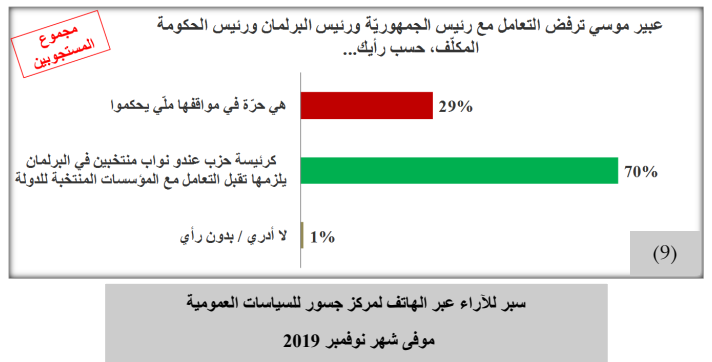
كما تعيدنا هذه التجاذبات والخلافات إلى لغط استهلك المدّة النيابية السابقة حول الدستور الجديد الذي تمّ وضعه سنة 2014 وما يزال يمثل المنجز الأساسي وربما الوحيد في مسار الانتقال الديمقراطي.

وينذر هذا ضياع فترة نيابية ثانية دون تسجيل تقدّم ملموس على مستوى التنزيل.

إنّ القطع مع الجدل العقيم حول قضية الحوكمة يتطلب طرحاً جدياً لمشكلاتها يتجاوز التسطيح الذي يكتفي حيال حالة العطالة التي نعيشها بتوجيه أصابع الاتهام إلى رأس المنظومة التقعيدية المتمثل في الدستور ويتناسى بقية المكونات الأخرى التي تؤثر في منظومة الحوكمة كالنصوص المتصلة بالنظام الانتخابي وبمنظومة الأحزاب وكذلك حالة العطالة التي شهدتها مسار تنزيل الدستور منذ أنّ تمت المصادقة عليه. فالإكتفاء بتصويب سهام النقد للدستور يوحي بحالة من اللامعنى الدستوري تعتبره مجرد وثيقة يمكن التلاعب بها أو تغيير بنودها كلما عَنّ لنا ذلك.



- أمّا الأطروحة الثانية فتقوم على رفض مبدئي لكلّ ما أنتج بعد 14 جانفي 2011 من مؤسسات وقواعد وأطراف سياسية باعتبارها مظاهر للفشل ويكمن الحلّ لدى أصحابها في العودة إلى ما كان قبل 2011 ولذلك فهم يرفضون التعامل مع كلّ مكونات منظومة الحكم الحالية ولا يبالون بمخاطر العزلة السياسية (9).



إنّ المطالبة بتنقيح الدستور يمكن أن تكون مشروعة لتتقيته من بعض الشوائب التي قد تكون بينتها الممارسة العمليّة والتطبيق فكيف بنصّ ظلّ معلقاً ومجرّد واجهة خاصّة وأنّ جزءاً هاماً من مؤسساته ومبادئه لم تنزّل بعد كالمحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلّة. إنّ الخوض في تنقيح الدستور يحتاج إلى تجاوز اللغظ والجدل إلى الانخراط في مسار يضمن نقاشاً جدّياً وجامعاً وممنهجاً تطرح فيه أسئلة كبرى :

ما مدى مسؤولية النصّ الدستوري عن حالة العطالة التي تعيشها
حوكمة البلاد ؟

هل سيكون تعديلاً جزئياً أم جذرياً ؟

في أيّ اتجاه سيتمّ تعديل الدستور (عودة إلى الرئاسويّة، ترسيخ
للبرلمانيّة..؟)

كيف سنواجه المشكل الإجرائي المرتبط بتعديل الدستور (الأغليبيات
المطلوبة لتمير التعديل الدستوري ومعضلة غياب المحكمة
الدستوريّة التي تلعب دوراً مهماً في هذا المجال)؟

هذا إلى جانب التنبّه إلى كلفة القيام بهذه العمليّة من النواحي الزمنيّة
والسياسيّة والاقتصاديّة. فكلّ إصلاح دستوري في بلد ديمقراطي كلفة
باهظة لأنه يستهلك طاقة كبيرة ويستنفد مجهوداً أكبر.